الرئيس الأسد يصدر قراراً بزيادة نسبة علاوة الطيران للضباط الطيارين

| الوطن

أصدر الرئيس الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة قراراً يقضي بزيادة نسبة علاوة الطيران للضباط الطيارين.. ونص القرار على زيادة نسبة علاوة الطيران للضباط الطيارين على الطائرات العسكرية من ٤ بالمئة لتصبح ٣٥ بالمئة من الراتب الشهري المقطوع.

رئيس مركز خدمة المواطن لـ«الوطن»: ٣٦٠ طلباً للاستفادة من برنامج «الصندوق الوطني لدعم المتضررين»

محافظ اللاذقية: السرعة في إنجاز قوائم متضرري الزلزال

| اللاذقية - عبير محمود

أكد محافظ اللاذقية عامر هلال ضرورة إنجاز عمل لجنة القرار /٥٥٥/ فيما يخص برنامج إصدار قوائم المتضررين من الزلزال، بالدقة والسرعة الممكنة تماشياً مع انتهاء لجان السلامة العامة من عملها في الكشف على العقارات التي أقرت اللجان الأولية حاجتها للهدم أو التدعيم، وفق البرنامج الزمني.

وخلال ترؤسه اجتماع اللجنة، أشار هلال إلى موافاة وزارة الإدارة المحلية بتتبع عمل الخطة الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال، بما يسهم في استمرار عمل اللجنة بإصدار قوائم المتضررين تباعاً.

وأكد محافظ اللاذقية أن هذه الخطوات تساعد في تقديم البيانات اللازمة لإدارة الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال ولاسيما أنه حالياً بصدد دراسة آلية الدعم التي سيقدمها للشريحة الجديدة C والشرائح اللاحقة التي يحددها.

مع الإشارة إلى أنه وفق إستراتيجية الصندوق تم تقسيم المستفيدين إلى شريحتين «أ» وهي شريحة الأبنية المرخصة ضمن منطقة منظمة، الذين يقدمون طلب إعادة الحصول على رخصة بناء للمبنى المتهدم حيث يتم الدعم لإعادة المبنى للحالة التي كان عليها قبل وقوع الزلزال، وشريحة «ب» للأبنية غير المرخصة في المناطق المنظمة وغير المنظمة، ويقدمون طلباً للاكتتاب على منزل سكني في المباني التي تقوم المؤسسة العامة للإسكان بتشييدها في المحافظة والمخصصة لهذه الشريحة.

وحول الطلبات المقدمة للحصول على الدعم، بيّن رئيس مركز خدمة المواطن في اللاذقية علي حسن لـ«الوطن»، أن عدد الطلبات المقدمة ٣٦٠ طلباً حتى تاريخه، منها ٣٠٤ طلبات من الشريحة «ب»، و٥٦ طلباً من الشريحة «أ»، منوهاً بأنه حالياً يتم استقبال طلبات الاستفادة من الدعم الذي يقدمه الصندوق للأبنية المهدمة بشكل كلّي والتي سقطت فور حدوث الزلزال في ٦ أو ٢٠ شباط الماضي.

وأكد حسن أن المركز يقدم جميع التسهيلات للمواطنين، ولا يطلب من المتقدم بالطلب سوى الهوية الشخصية وأن يكون اسمه وارداً ضمن قوائم لجنة الـ٥٥٥ بحالات الأبنية المتهدمة كلياً، مضيفاً إن باقي الأوراق المطلوبة يتم استخراجها عبر المركز من المحافظة دون تكليف المواطن أي عناء.

وأشار إلى تحويل الطلبات التي يتم الانتهاء من تأمين وثائقها اللازمة إلى المصارف المعنية للحصول على الدعم وفقاً للإجراءات المحددة، مبيناً أن الدفعات الأولى للمتقدمين تم تحويلها من الصندوق، علماً أنه يتم تحويل مبلغ الدعم (١٦٠ مليون ليرة) من الصندوق إلى دفعتين، الأولى عند تقديم الترخيص لإعادة البناء، والثانية عند تقديم عقد المقاولة المصدق من نقابة المقاولين.

وبالعودة إلى اجتماع لجنة القرار ٥٥٥، فقد تمت مناقشة القوائم الجديدة المستوفية بياناتها وتتضمن أسماء المتضررين «مالكين وشاغلين» للعقارات التي أقرت لجان السلامة العامة حاجتها للتدعيم في كل من مجلس مدينة اللاذقية، وبلديات كفرية، بستا، مزار القطرية، ديروتان القرداحة».

كما جرت مناقشة نتائج الاعتراضات المقدمة على جداول المتضررين الصادرة سابقاً عن اللجنة في كل من مجالس مدن اللاذقية وجبلة والقرداحة وبلدة الهنادي وبلديات الصنوبر وبستان الباشا ومزار القطرية وقمين، إضافة لمناقشة بعض الحالات الخاصة من جهة تحديد الملكية لعقارات مخالفة سواء المشيدة منها على أملاك خاصة أم عامة.

الطابع الليزري أصبح جاهزاً ومن المتوقع العمل به بداية العام القادم

نقيب المحامين لـ«الوطن»: برنامج تدريب لموظفي الأحوال المدنية لكشف الوكالات المزورة

| محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه يتم التنسيق مع الأحوال المدنية حول موضوع الوكالات وتم إجراء لقاءات عدة في هذا الخصوص لتسهيل العمل وتقديم المساعدة للمحامين، وأنه من المتوقع بعد عطلة رأس السنة إصدار تعميم من الأحوال المدنية في هذا الخصوص من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد فارس أن هناك متابعة لبعض القضايا التي يشك أنه يوجد فيها وكالات مزورة لقعم مثل هذه الحالات، مشيراً إلى أن النقابة خاطبت المحامي العام في ريف دمشق الذي أبدى تعاوناً حول هذا الموضوع وعين مفتشاً للتعاون مع النقابة في هذا الخصوص من وزارة العدل.

ولفت إلى أن الجوالات مازالت قائمة للتدقيق في العديد من الملفات في بعض المناطق في ريف دمشق منها داريا والكسوة بعد صحنايا التي بدأ فيها التفتيش، مشيراً إلى أنه يتم التدقيق في صحة الوكالات حتى يكون هناك تمثيل صحيح في الدعاوى.

ولفت إلى أنه يوجد في النقابة لجنة خاصة للتدقيق في موضوع الوكالات وحالياً يتم التنسيق مع وزارتي العدل والداخلية لتقديم الخبرات والمساعدات للتدقيق في الوكالات وبين فارس أنه بعد نهاية العام سوف يتم إجراء برنامج تدريب أو شرح لموظفي الأحوال المدنية حول كيفية التأكد من الوكالة الصحيحة وكشف الوكالات المزورة، وأنه في حال الاشتباه في أي وكالة تتم مخاطبة النقابة للتأكد من صحتها ومن ثم إرسال الجواب للأحوال المدنية.

وفي موضوع آخر أكد فارس أنه بعد العطلة ستبدأ اجتماعات الهيئات العامة للفروع في المحافظات كل فرع بفرعه ومن ثم في نهاية هذه الاجتماعات سيكون هناك المؤتمر العام للنقابة من دون أن يذكر تفاصيل انعقاده في العام القادم، مشيراً إلى أنه بعد نهاية شهر رمضان المبارك سوف يعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب اجتماعه في دمشق.

> في حال الاشتباه تتم مخاطبة النقابة للتأكد

وبين فارس أن الطابع الليزري أصبح جاهزاً وأنه من المتوقع تطبيقه في نهاية العام الحالي، مشيراً إلى أن النقابة قبلت بالنموذج التي صممته وزارة المالية وحالياً بانتظار إرسال كميات كبيرة من الطوابع للنقابة لبدء العمل بهذا الطابع، مشيراً إلى أهمية هذا الطابع لما فيه من ضبط للهدر إضافة إلى توحيد النماذج، لافتاً إلى أن النقابة حاولت تصميم نموذج خاص للنقابة لكن كان هناك ملاحظات من وزارة المالية وبالتالي فإن النقابة قبلت بالنموذج التي قدمته الوزارة.

وفيما يتعلق بموضوع تسوية أوضاع المحامين الذين غادروا البلاد من دون أن يصرحوا عن ذلك أكد فارس أن النقابة تلقت العديد من الطلبات من محامين لتسوية أوضاعهم ودفع الرسوم المترتبة عليهم الخاصة بتسوية أوضاعهم والتصريح عن سفرهم، مضيفاً: في المقابل هناك محامون فضلوا ترقين قيودهم من النقابة، لافتاً إلى أن هذا العمل جاء لضبط جدول المحاماة.

في طرطوس .. إعادة الشكاوى على إعادة الانتخابات

حسن: كنّا دقيقين وتم العمل بإشراف مباشر من اللجنة القضائية

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

انتهت عملية إعادة الانتخابات المحلية في طرطوس تنفيذاً للمرسوم ٢٧٧ لعام ٢٠٢٣ المبني على قرارات قضائية مبرمة لكن الملاحظات والشكاوى عليها لم تنته فقد تلقت «الوطن» شكوى من بعض أعضاء مجلس مدينة طرطوس الذين كانوا ناجحين في الانتخابات الماضية التي جرت في أيلول ٢٠٢٢ ورسبوا في انتخابات الإعادة التي جرت في ١١-١٢-٢٠٢٣ وجاء في الشكوى: نتقدم إليكم وإلى الجهات المعنية من خلالكم بهذه الملاحظات على إعادة الانتخابات المحلية في عشرات المراكز بمجلس مدينة طرطوس بأن بعض المرشحين الذين اعترضوا على نتائج الانتخابات السابقة كانت حجتهم تكرار أسماء المقترعين في سجلات الانتخاب والتصويت بدل أشخاص متوفين لكن تبين بالجداول الموزعة من المحافظة قبل إعادة الانتخابات أن من قام بالمخالفات هم أنفسهم (المرشحون المعترضون) وهم من قاموا مع عائلاتهم بتكرار الاقتراع في أكثر من مركز انتخابي دون أن يتم اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى منعهم من الاستمرار في الترشّح أو غير ذلك.

كما تقدم هؤلاء المعترضون المخالفون للقانون بالادعاء أمام محكمة القضاء الإداري طالبين الكشف على الصناديق التي لم يحصلوا فيها على أصوات مرتفعة وصدر القرار القضائي بإعادة الانتخابات في هذه الصناديق حصراً ومن المواطنين الذين اقترعوا فيها حصراً علماً أن مخالفات التكرار حصلت في جميع الصناديق وهم بذلك استثمروا الخلل الحاصل للوصول إلى مالا حق لهم به بدليل أن نتائج الانتخابات المعادة في الصناديق التي اعترضوا عليها والتي أعلنتها اللجنة القضائية تدل على تقدمنا عليهم لكنهم استفادوا من فارق الأصوات الكبير نتيجة اعتراضهم على الصناديق التي حصلنا فيها على أصوات تزيد على أصواتهم.

وأشاروا إلى أنه تم نشر أسماء الذين يحق لها الاقتراع وفوجئنا بوجود لوائح سرية للمحرومين وهذا ما أدى إلى إرباكنا وحرماننا من التواصل مع المقترعين فهل الأسماء سرية على المرشحين وكيف لنا التواصل مع الناخبين؟ وهذا ما أدى أيضاً إلى انخفاض نسبه المقترعين حيث كانت النتيجة شبه معدومة في أكثر من مركز.

وأوضحوا أنه تم حرمان ناخبي القطاع العام في مؤسساتهم المعادة فيها الانتخابات يوم الانتخاب ظهراً من اللجنة الفرعية المشرفة على الانتخابات بحجة توطين مكان الإقامة وهذا ما أدى إلى حرمانهم من التصويت، علماً أن أسماءهم واردة بالجداول أي إنهم اقترعوا في الانتخابات السابقة ما أدى إلى انخفاض نسبة المقترعين مع العلم أن أكثر المواطنين في طرطوس هم من أهالي الريف ويسكنون في طرطوس وهم يقترعون في كل الانتخابات في مؤسساتهم واشترطوا التوطين بكتاب من المختار ويصدق من مجلس المدينة الذي أغلق أبوابه في نهاية الدوام الرسمي ليوم إعادة الانتخابات وكان من المفترض نشر الأسماء والشروط قبل الانتخابات وهذا لم يحدث ما فوت علينا إمكانية النجاح.

أمين عام المحافظة حسان حسن بين رداً على الشكوى أنه صدر المرسوم رقم ٢٧٧ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإعادة الانتخابات في بعض مراكز الانتخاب التي حصلت فيها مخالفات انتخابية (قيام أشخاص بالاقتراع أكثر من مرة – قيام أشخاص لم يبلغوا الثامنة عشرة بالاقتراع....) وذلك بناء على أحكام قضائية مبرمة حازت قوة القضية المقضية التي انتهت إلى إعلان بطلان الانتخابات في المراكز الانتخابية التي ثبت ارتكاب مخالفات فيها وإعادة الانتخابات فيها للمقترعين ذاتهم ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية ولم يسبق لهم الاقتراع في مراكز انتخابية أخرى بالانتخابات التي جرت بعام ٢٠٢٢.

وأضاف: وحرصاً على دقة عملية إعادة الانتخابات وعدم تكرار الخطأ تمت إعادة تدوين جميع السجلات الانتخابية إلكترونياً والبالغ عددها ٣٢١ سجلاً انتخابياً في منطقة طرطوس ومدينة طرطوس ومدينة صافيتا وبلدة مشتى الحلو وبلدة دوير رسلان وبلدة الشيخ سعد وهذه السجلات تشمل نحو ٨٠ ألف اسم مقترع تم تدوين بياناتهم الكاملة إلكترونياً وهي الاسم الثلاثي واسم الأم ومحل ورقم القيد ومكان وتاريخ الولادة والرقم الوطني وذلك ليتم عبر برنامج حاسوبي حصر الأشخاص الذين قاموا بالاقتراع أكثر من مرة أو هم تحت السن القانوني وتم إعداد جداول مرتبة أبجدياً بأسماء الأشخاص الذين لا يحق لهم الانتخاب في كل دائرة من الدوائر الانتخابية ومنها دائرة مدينة طرطوس.

وتابع حسن: قامت اللجنة القضائية الفرعية أثناء قيام لجان المراكز الانتخابية بأداء القسم بشرح كافة التعليمات الانتخابية شفهياً وتم تزويدهم بها ورقياً، كما تم التأكيد على أن يكون المقترع ممن تتوافر فيه الشروط القانونية وعدم قبول انتخاب كل من هو من خارج الدائرة الانتخابية ما لم يكن قد قام بنقل موطنه الانتخابي وفق الأصول المرعية قبل انتخابات عام ٢٠٢٢ وضماناً لدقة العملية الانتخابية وتسهيلاً لعمل لجان المراكز الانتخابية تمت موافاة كل لجان المراكز الانتخابية بمغلف يحتوي على جميع المستلزمات اللازمة لعملية إعادة الانتخاب لاسيما نسخة من السجل الانتخابي الخاص بانتخابات العام ٢٠٢٢ المتضمن أسماء جميع المقترعين آنذاك، إضافة إلى جدول مرتب أبجدياً بأسماء من لا يحق له الاقتراع بسبب قيامه بالاقتراع أكثر من مرة أو بسبب كونه تحت السن القانوني، كما تم إرفاق نسخة من أسماء المرشحين ونسخة من تعليمات الانتخابات ونسخة من العقوبات المنصوص عليها بقانون الانتخابات العامة رقم / ٥ / لعام ٢٠١٤ وتم توزيع هذه المغلفات على الأقسام الشرطية صباح يوم السبت ١٢/٩ أي قبل ٤٨ ساعة من بدء عملية إعادة الانتخابات.

وتابع قائلاً: وهنا يجدر التنويه إلى أنه تم تزويد جميع المرشحين في مدينة طرطوس عن طريق مجلس مدينة طرطوس بنسخ الكترونية عن قوائم المقترعين بتاريخ ١٢/٣ أي قبل ثمانية أيام من إعادة الانتخابات للاطلاع عليها والتواصل مع الأشخاص الذين يحق لهم الانتخاب وفق قانون الانتخابات العامة رقم /٥/ لعام ٢٠١٤.

وختم الرد بالقول: كما تجدر الإشارة إلى أن العملية الانتخابية في المراكز الانتخابية التي جرت فيها إعادة الانتخابات تمت تحت إشراف وإدارة اللجنة القضائية الفرعية في المحافظة بدءاً من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً، وبالتالي فإن الإجراءات التي اتخذت أثناء سير إعادة الانتخابات من كافة الجهات المعنية وفق المرسوم ٢٧٧ لعام ٢٠٢٣ اتسمت بالدقة وحسن التنظيم والشفافية الكاملة لجهة الورقيات التي أنجزت ولجهة التعاطي من اللجنة القضائية الفرعية مع أي سؤال أو استفسار على مدار الساعة ولحين إعلان النتائج وحتى تاريخه.